

الباب الرابع

فقه البخارى

محمد بن اسماعيل فقيه هذه الأمة
أبو نعيم بن حماد الخزاعي



obeikandi.com

المحدثون والفقهاء في عصر البخاري وشيوخه (١)

في ذلك العصر كثر تدوين الحديث والأثر في بلدان الاسلام وكتابة النصح والنسخ حتى قل من يكون من أهل الرواية الا كان لهم تدوين أو صحيفة أو نسخة .

فطاف من أدرك من عظمائهم ذلك الزمان — بلاد الحجاز والشام والعراق ومصر واليمن وخراسان وجمعوا الكتب وتتبعوا النسخ وأمعنوا في غريب الحديث ونوادير الأثر، فاجتمع باهتمام أولئك من الحديث والآثار ما لم يجتمع لأحد قبلهم وخلص اليهم عن طرق الحديث شيء كثير حتى كان يكثر من الأحاديث عندهم مائة طريق فما فوقها .

فكشفت بعض الطرق ما استتر في بعضها الآخر وعرفوا محل كل حديث من الغرابة والاستنباط وأمن لهم النظر في المتابعات والشواهد وظهر عليهم أحاديث كثيرة لم تظهر على أهل الفتوى من قبل قال الشافعي لأحمد : أنتم أعلم بالأخبار الصحيحة منا فإذا كان خبر صحيح فأعلموني حتى أذهب اليه كوفيا كان أو بصريا أو شاميا — حكاه ابن الهمام . وذلك بأنه كم من حديث صحيح لا يرويه الا أهل بلد خاصة كأفراد الشاميين والعراقيين أو أهل بيت خاصة كنسخة بريد عن أبي بردة عن أبي موسى : فمثل هذه الأحاديث يغفل عنها عامة أهل الفتوى .

واجتمعت عندهم آثار فقهاء كل بلد من الصحابة والتابعين وكان الرجال فيما قبلهم لا يتمكن من جمع حديث بلده وأصحابه . وأمعنت

(١) مقتبس من كتاب حجة الله البالغة لولى الله الدهلوى ١٤٨/١ .

هذه الطبقة في هذا الفن وجعلوه شيئاً مستقلاً بالتدوين والبحث وناظروا في الحكم بالصحة والانقطاع على من سبقهم فبقد كان سفيان ووكيع وأمثالهما يجتهدون غاية الاجتهاد فلا يتمكنون من الحديث المرفوع المتصل الا من دون أنف حديث كما ذكر أبو داود السجستاني في رسالة الى أهل مكة .

وكان أهل هذه الطبقة يروون دون ألف حديث فما يقرب منها بل صح عن البخارى أنه اختصر صحيحه من ستة آلاف حديث .

وعن أبى داود أنه اختصر سننه من خمسة آلاف حديث . وجعل أحمد مسنده ميزانا يعرف به حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم فما وجد فيه ولو بطريق منه فله أصل والا فلا أصل له فكان رعوس هؤلاء عبد الرحمن بن مهدي ويحيى بن سعيد القطان ويزيد بن هارون وعبد الرزاق وأبو بكر بن أبى شيبة ومسدد وهناء وأحمد بن حنبل واسحاق بن راهوية والفضل بن دكين وعلى بن المدينى وأقرانهم وهذه الطبقة هى الطراز الاول من طبقات المحدثين فرجع المحققون منهم بعد أحكام فن الرواية ومعرفة مراتب الأحاديث الى الفقه وأحكامه .

منهج المحدثين في استنباط الاحكام

لم يكن في ذلك العصر من رأى أن يجتمع على تقليد رجل ممن مضى : مع ما يرون من الأحاديث والآثار والمناقضة في كل مذهب من تلك المذاهب فأخذوا ينتبعون أحاديث النبى صلى الله عليه وسلم وآثار الصحابة والتابعين والمجتهدين — على قواعد أحكموها في نفوسهم .

قال الدهلوى : وأنا أبينها لك في كلمات يسيرة — كان إذا وجد في المسألة قرآن ناطق فلا يجوز التحول عنه الى غيره .
وإذا كان القرآن محتملاً لوجوه فالسنة قاضية عليه — فإذا لم يجدوا في كتاب الله أخذوا سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم سواء

كان مستفيضاً دائراً بين الفقهاء • أو لم يعملوا به ومتى كان في المسألة حديث فلا يتتبع خلاف أثر من الآثار ولا اجتهاد أحد من المجتهدين •

وإذا فرغوا جهدهم في تتبع الأحاديث ولم يجدوا في المسألة حديثاً أخذوا بأقوال مجاعة من الصحابة والتابعين ولا يثقيدون بقوم دون قوم ولا يئد دون بلد كما كان يفعل من قبلهم (١) •

فان اتفق جمهور الخلفاء والفقهاء على شيء فهو المقنع وان اختلفوا أخذوا بحديث أعلمهم وأورعهم ورعا أو أكثرهم ضبطاً أو ما اشتهر عنهم فان وجدوا شيئاً يستوى فيه قولان في مسألة ذات قولين فان عجزوا عن ذلك أيضاً تأملوا في عمومات الكتاب والسنة وإيمائتهما وحملوا نظير المسألة عليها في الجواب اذا كانتا متقاربتين بآدى الرأى لا يعتمدون في ذلك على قواعد الاصول ولكن على ما يخلص الى الفهم ويثليج به الصدر كما أنه ليس ميزان التواتر عدد الرواه ولا حالهم ولكن اليقين الذى يعقبه في قلوب الناس — كما كان الحال عند الصحابة — وكانت هذه الأصول مستخرجة عن صنيع الأوائل وتصريحاتهم ، وعن ميمون بن مهران قال : كان أبو بكر اذا ورد عليه الخصم نظر في كتاب الله فان وجد فيه ما يقضى بينهم قضى به وان لم يكن في الكتاب وعلم من رسول الله صلى الله عليه وسلم في ذلك الأمر سنة قضى بها فان أعياه خرج فسأل المسلمين وقال : أتانى كذا وكذا فهل علمتهم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى في ذلك القضاء ؟ فربما اجتمع اليه نفر كلهم يذكر من رسول الله صلى الله عليه وسلم فيه قضاء فيقول أبو بكر : الحمد لله الذى جعل فينا من يحفظ سنة نبينا فان أعياه ان يجد فيه من سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم جمع رءوس الناس وخيارهم فاستشارهم فاذا اجتمع رأيهم على أمر قضى به وعن شريح أن عمر بن الخطاب كتب اليه ان جاء لك شيء في كتاب الله فاقض به ولا يلفئك عنه الرجال فان جاءك ما ليس في كتاب الله فانظر

(١) مقتبس من حجة الله البالغة ١/١٥١ •

سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم فاقض به فان جاءك ما ليس في كتاب الله ولم يكن فيه سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم فانظر ما اجتمع عليه الناس فخذ به فان جاءك ما ليس في كتاب الله ولم يكن فيه سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يتكلم فيه أحد قبلك فاختر أى الأمرين شئت ان شئت أن تجتهد برأيك ثم تقدم فتقدم وان شئت تتأخر فتأخر ولا أرى التأخير الا خيرا لك •

وبالجملة فلما مهدوا الفقه على هذه القواعد فلم تكن مسألة من المسائل التى تكلم فيها من قبلهم والتى وقعت في زمانهم الا وجدوا فيها حديثا مرفوعا متصلا أو مرسلا أو موقوفا صحيحا أو حسنا أو صالحا للاعتبار أو وجدوا أثرا من آثار الشيخين - (أبى بكر وعمر) أو سائر الخلفاء وقضاة الانصار وفقهاء البلدان أو استنباطا من عموم أو ايماء أو اقتضاء فيسير الله لهم العمل بالسنة على هذا الوجه •• وكان أعظمهم شأنًا وأوسهم رواية وأعرفهم بالحديث مرتبة وأعمقهم فقهًا أحمد بن محمد بن حنبل ثم اسحاق بن راهوية وهما من أساتذة البخارى ومعاصريه - وكان ترتيب الفقه على هذا الوجه يتوقف على جمع شئ كثير من الاحاديث والآثار حتى سئل احمد : يكفى الرجل مائة ألف حديث يفتى ؟

قال : لا - حتى خمسمائة ألف حديث • قال :

أرجو ، كذا في غاية المنتهى ، مراده الافتاء على هذا الأصل ثم أنشأ الله تعالى قرنا آخر قرأوا أصحابهم قد كفوهم مؤونة جمع الأحداث وتمهيد الفقه على أصلهم فتفرغوا لفنون أخرى كتمييز الحديث الصحيح المجمع عليه بين كبراء أهل الحديث كزيد بن هارون ويحيى بن سعيد القطان وأحمد واسحاق وأضرابهم :

وكجمع أحاديث الفقه : اثنتى بنى عليها فقهاء الأمصار وعلماء البلدان مذاهبهم •
وقد حكم على كل حديث بما يستحقه • وكالشاذة من الأحاديث

أتى لم يرووها أو طريقها التي لم يخرج من جهتها الأوائل مما فيه اتصال أو علو سند أو رواية فقيه عن فقيه أو حافظ عن حافظ ونحو ذلك من المطالب العلمية وهؤلاء هم البخارى ومسلم وأبو داود وعبد بن حميد والدارمى وابن ماجه وأبو يعلى والترمذى والنسائى والدارقطنى وانحاكم والبيهقى والخطيب والديلمى وابن عبد البر وأمثالهم •

وكان أوسعهم علما عندى وأنفعهم تصنيفاً وأوسعهم ذكراً رجال أربعة :

(البخارى ، مسلم ، أبو داود السجستانى ، أبو عيسى الترمذى)
— أولهم — أبو عبد الله البخارى وكان غرضه تجريد الأحاديث الصحاح المستفيضة المتصلة من غيرها واستنباط الفقه والسيرة والتفسير منها فصنف •• بإجماعه الصحيح •• ووفى بما شربط قال الدهلوى : وبلغنا أن رجلا من الصالحين رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم فى منامه • وهو يقول :

مالك اشتغلت بفقه محمد بن أدريس وتركت كتابى ؟

قال : يا رسول الله وما كتابك ؟

قال : صحيح البخارى — ولعمري انه نال من الشهرة والقبول درجة لا يرام فوقها .

منهج البخارى فى تدوين فقهه وأثره

أما منهج البخارى • فهو وان اتفق بالنسبة لمصدره مع الأئمة فى الاستنباط من الكتاب والسنة •

الا أنه يختلف عنهم من حيث طريقة تدوين الأحكام فلم ينهج نهجهم فى فرز الأحكام عن أصولها • ولكنه يترجم بها للحديث • ولذا قالوا : فقه البخارى فى تراجمه وقد يعلق على الأحاديث أحيانا فى عقبها بالرأى ويدعم الحكم بمعلقات الصحابة والتابعين وأقوالهم الفقهية • وقد يكتفى بها تعبيراً عن رأيه •

وهي طريقة لها مميزاتا — وهي الاطمئنان الى الأصل الذى أخذ منه الحكم والاطمئنان الى الحكم الذى أيده الصحابي أو التابعى أو قال به — وفتح الباب أمام المجتهد المؤهل : ليرى مدى علاقة الحكم وصلته بالحديث أو الآية ورأيه فى ذلك وإذا امتازت طريقة البخارى فى تدوين فقهه بهذه الميزات فطريقة الفقهاء لها مميزاتا العظمى فهى تمتاز بكثرتها وتفصيلها للأحكام لتفرغهم لهذه الناحية واقتنصارهم عليها بخلاف البخارى فإنه كما تعرض للفقه فى أبوابه تعرض — للعقيدة والسيرة والأدب وغير ذلك فلم يبلغ فى كثرة الأحكام وتعريفها مبلغهم * وكلا الطريقتين تعاونتا على حفظ دين الله واحكامه فقد كان تدوين الحديث فى ذلك العصر الذهبى للسنة الذى كان البخارى هو رائد ازدهاره وجاء هذا العصر عقب عصر الفقهاء الأربعة فكان الهاما من الله وتدعيما لآراء الفقهاء وتشبيها لها على مر الدهور بعرض أصول ما استنبطوا منه أحكامهم حتى تعطى الأحكام صبغة الثبات والخلود هذا بالاضافة الى ما دون ذلك فى عصر الفقهاء فى كتبهم كالموطأ ومسند الامام أحمد وهكذا تحقق قول الله تعالى : (انا نحن نزلنا الذكر وانا له لحافظون) فحفظه كتابا يتلى وسنة موحاه ايضا كما هو وتفصيلا لأحكامه — وقوانين مدونة من الوحي قرآنا وسنة — هى الفقه وتحقق قوله عليه السلام : « يحفظ هذا العلم فى كل زمن عدوه فحفظ الحديث بفرز ثماره فى عصر الفقهاء وفى بعض الاحيان مع بعض الأصول » * ثم حفظ بالاضافة الى ثماره كما هو فى صحيح البخارى وحفظ أصولا لم تستخرج أحكامها معها كما فى صحيح مسلم حيث ساق الحديث ولم ييؤب له *

وشاء الله الذى وعد بحفظ دينه هذا النظام البديع — تحفظ السنة ويجمع الكثير منها فى عصر الصحابة والتابعين ثم تجمع الأحاديث وتبويب منها أبواب الفقه وقوانينه ثم تجمع الأصول مرة أخرى فى صورة زاهية مدعمة للأحكام السابقة مثمرة الأحكام الفقهاء مرجحة لبعض جوانب الخلاف الفرعى ومعروضة أمام المجتهد يقتبس منها ويستخلص الحكم

لما يجد في فروع الحياة العامة من مسائل مطبقا على اصول الاسلام وروح الشريعة ويرجح ما شاء من أحكام الخلاف والرجل وذكاءه والرجل وفضلته •

وهذا ما لم يتوفر لأي تراث أو قانون على الاطلاق •

هل البخارى من منتسب لمذهب معين ؟

لقد تنازع أتباع الأئمة الأربعة نسبة مذهب البخارى اليهم •
فترجم له ابن السبكي في طبقات الشافعية ترجمة ضافية (١) وروى أنه سمع من الزعفراني • وأبي ثور • والكرائبي • وثفقته على الحميدي وكلهم من أصحاب الشافعي ولم يرو عن الشافعي في الصحيح لأنه أدرك أقرانه • والشافعي مات مكتهلا فلا يرويه نازلا •
وروى عن الحسين وأبي ثور مسائل عن الشافعي • وذكر الشافعي في موضعين في جامع الصحيح في باب الركاز الخمس •
وفي باب العرايا والبيوع — ورقم شيخنا المزي في التهذيب للشافعي بالتعليق وذكر هذين المكانين أ • ه •

كما ترجم له الفراء في طبقات الحنابلة (٢) • ومعلوم بأن من أساتذته الامام احمد بن حنبل ، وقال المالكية : هو مانكي — روى الموطأ عن عبد الله بن يوسف التنيسي وسعيد بن عنبر وابن بكير • وقال الاحناف : ان استاذه الذي أشار عليه بجمع الصحيح اسحاق بن راهوية وهو حنفي — وقد تلقى عنه البخارى فهو حنفي •
وهذه أدلة لاثبات لها — يشير الى وهنها • تعارضها •
فليست الرواية عن شخص تستلزم أن يكون الآخذ متبعا لمذهب من أخذ عنه ويكون غير مجتهد — ولو كان الأمر كذلك لكان كل أمام من

(١) طبقات الشافعية الكبرى لابن السبكي ٤/٢ •

(٢) طبقات الحنابلة ١/٢٧١ •

الأئمة علي مذهب السابق له مع أن الأمر ليس كذلك فمن المعلوم أن الشافعي رضي الله عنه تتلمذ على الامام مالك رضي الله عنه وحفظ موطأه وأخذ الامام أحمد عن الشافعي ففقهه وأخذ الشافعي عن الامام أحمد الحديث وكان يقول للامام أحمد : أنتم أعلم بالأخبار الصحيحة منا فإذا كان خبر صحيح فأعمدوني حتى أذهب اليه كوفيا كان أو بصريا أو شاميا •

وأخذ الامام مالك أكثر فقهه عن ربيعة الرأي وحكى : أن ربيعة تسليم عن أبي حنيفة وأخذ أبو حنيفة عن ابراهيم النخعي ثم ان محمدا ابن الحسن أحد أركان المذهب الحنفي تفقه على أبي حنيفة وأبى يوسف ثم رجع الى نفسه فطبق مذهبه على الموطأ ثم خرج الى المدينة فقرأ الموطأ على الامام مالك •

وكل هؤلاء من الأئمة الاعلام فقهاء مجتهدون واستفادوا ممن سبقهم واجتهدوا في استنباط الأحكام طبقا للكتاب والسنة وما يشيران به من أقوال الصحابة والتابعين والقياس والاجماع فأبرزوا للعلم ثروة فقهية قانونية مرجعا ومادة واسعة للتشريع الاسلامي وهكذا شأن البخاري حفظ الكتاب والسنة وآثار الصحابة والتابعين وأقوالهم واطلع على الفقه عامة فأصبح صاحب ملكة صافية في استنباط احكام من الحديث باجتهاده مستتيرا بثروته العلمية والفقهية •

يقول الكشميري (١) : ان البخاري مجتهد لا ريب في ذلك وما اشتهر أنه شافعي فلموافقته اياه في المسائل المشهورة والا فمواخفته، تلامام الأعظم أبي حنيفة ، ليس أقل مما وافق فيه الشافعي وكونه من تلامذة الحميدي • ولا ينفج لأنه من تلامذة اسحاق بن راهوية أيضا وهو حنفي فعده شافعييا باعتبار الطبقة ليس بأولى من عده حنفييا وأما الترمذي فهو شافعي المذهب لم يخالفه صراحة الا في مسألة الأبراد والنسائي وأبو داود حنبلين صرح به الحافظ ابن تيمية - وزعم آخرون

(١) فيض الباري ج ١ ص ٥٨ •

أنهما شافعيان وأما مسلم وابن ماجه فلا يعلم مذهبهما وأما أبواب مسلم فليست مما وضعها المصنف رحمه الله تعالى بنفسه ليستدل منها على مذهبه . أ . ه .

ولا يصح أن يقال أن البخارى مجتهد مذهب بـحجة أنه لم يؤثر عنه أنه أصل الأصول كالشافعى اذ لو صح هذا المقياس لما كان الامام مالك وأبو حنيفة من المجتهدين على الاطلاق (١) .

ومن الناحية التطبيقية فان الدارس لصحيح البخارى وتراجمه يجد أنه لم يلتزم مذهبا معيناً بل هو دائر مع معنى الحديث يستنبط منه الحكم المناسب عنده وافق أى مذهب أو خالفه مستدلاً على ايضاح معنى الحديث بما يرويه من المعلقات والآثار الموثوقة على الصحابة والتابعين ثم هو على معرفة واسعة بفقهاء الصحابة والتابعين وآرائهم — ويتضح ذلك مع ذكر آرائهم يقول قال : ابن عمر — قل عثمان بن عفان — قال الحسن — قال عطاء : قال ابن عباس وهذا النهج يدل على معرفته بفقهاء الصحابة والتابعين فهو يعطى للقارىء فى صحيحه صورة رائعة ومرآة مجتوبة بها رأيه ورأى الفقهاء وأصل الرأى وهو الحديث مثال ذلك من صحيحه قوله فى كتاب الوضوء (باب لا يجوز الوضوء بالنبيذ ولا المسكر) (٢) وكرهه الحسن وأبو العالية .

وقال عطاء التميمى أحب الى من الوضوء (ثم جاء بالحديث) انذى ترجم ما استنتجه فيه من الحكم بعدم الجواز — وذكر فيه كراهية الأئمة قال حدثنا على عن الله قال حدثنا سفيان قال حدثنا الزهري عن أبى سلمة عن عائشة عن النبى صلى الله عليه وسلم قال كل شراب أسكر فهو حرام .

قال الكشميرى (٣) : اعلم أن محل الخلاف فيما ألقيت فى المساء

(١) مقدمة السيخ عبد المنى .

(٢) الجامع الصحيح ٤٨/١ .

(٣) فيض البارى ١/٢٤٠ .

تميرات حتى صار حلوا رقيقا غير مطبوخ ولا مسكر فان أسكر أو طبخ فلا خلاف في عدم الجواز كما في الميسوط وفي البحر نقلا عن (قاضيخان) ان الامام أبا حنيفة رجع عنه الى مذهب الجمهور وهو عدم الجواز مطلقا والطحاوي أيضا تركه ولم ينتصر للمذهب المرجوع عنه أ . ه . *

وفي كتاب الاضاحي من الصحيح (باب سنة الأضحية) وقال ابن عمر هي سنة ومعروفة وجاء البخاري بالسند المتصل عن أنس رضى الله عنه قال : قال النبي صلى الله عليه وسلم : من ذبح قبل الصلاة فانما ذبح لنفسه ومن ذبح بعد الصلاة فقد تم نسكه وأصاب سنة المسلمين *

وفي كتاب الصيد «باب صيد المعراض» (١) وقال ابن عمر في المفتوتة بالبندقة تلك الموقوذة وكرهه سالم والقاسم ومجاهد وابراهيم وعطاء والحسن وكره الحسن رمى البندقية في القرى والأمصار ولا يرى بأسا فيما سواه وذكر الحديث بالاسناد المتصل منه الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو هنا كما ترى لم يفصح برأى اكتفاء برأى الأئمة تعبيراً عما يهدف اليه الحديث *

وهكذا يجد من أقوال الصحابة والتابعين ومن أخذ عنهم الأئمة الأربعة ثروة طائلة قد يعبر بها عن فهمه للحديث في كثير من الأحيان ويلاحظ أنه لم ينص معتمدا على رأى امام من الأئمة معتمدا عليه وحده في فهم الحديث وان كان يتفق بطبيعة الحال مع أى مذهب منها في كثير مما ذهب اليه في اختيار للحكم كما يختلف معه ويتفق مع غيره حسبما يدل عليه الحديث كما هو الشأن في المذاهب الأربعة بعضها مع بعض اتفاقا واختلافا وقد أكسبه اطلاعه على آراء أصحابه والتابعين والفقهاء عامة مقدرة فائقة وملكة وقادة في استنباط الحكم من الحديث

(١) المعراض خشبة محدودة الطرف أو في طرفها حديدة يرمى بها الصيد وقيل سهم لاريش له ولا نسل - صحيح البخارى ٧٤/٧ .

وأمر اتفاقه في كثير مما ذهب إليه أى امام من الأئمة الأربعة في كثير من الأحيان أمر طبيعي كاتفاق الأئمة في الاصول وكثير من الفروع في كثير من الأحيان فمن المعلوم أن الأصل واحد فمصدر تشريع الأئمة باتفاق - الكتاب والسنة - والسنة مفسرة لمجمل القرآن ولا رأى مع وجود الحكم المبرح به في الكتاب والسنة أو المستنبط من الكتاب والسنة وهذا هو نهج البخارى كما هو نهج جميع المجتهدين وإذا وجد خلاف في هذه الدائرة فانما هو في النوع المستنبط من نص يحتمل الوجوه المختلفة ويتفاوت رأى حسب اجتهاد المجتهد ومقدرته في استنباط الحكم وقد بوب البخارى في صحيحه في الجزء التاسع كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة وبين فيه أن من السنة القدوة بالصحابة وروى عنه وراقه ما يفيد ان عنده المقدرة على تطبيق أحكام المسائل على الكتاب والسنة وما يشيران اليه قال وراقه سمعته يقول لا أعلم شيئاً يحتاج اليه الا وهو في الكتاب والسنة فقئت له يمكن معرفة ذلك ؟ قال نعم (١) فمذهب البخارى هو ما تضمنه الكتاب والسنة وما يشيران به وهو مذهب الأئمة عامة .

وقد روى عن الأئمة الأربعة اذا صح الحديث فهو مذهبي وقال الشافعى في هذا المعنى اذا صح الحديث فاضربوا برأى عرض الحائط فلو وجد امام من الأئمة حديثاً صحيحاً لم يكن معلوماً له ينص على أمر مخالف لرأى من اجتهاده بقياس أو غيره لرجع اليه وهذا من أسباب رجوع الشافعى عن بعض ما دون في مذهبه القديم الى مذهبه الجديد . فلا رأى مع الكتاب والسنة عند اجمع وكلهم يقر ما قاله عمر بن عبد العزيز عن الأوزاعى قال كتب أنه لا رأى لأحد في كتاب الله وانما رأى الأئمة فيما لم ينزل فيه الكتاب ولم تمض فيه من رسول الله صلى الله عليه وسلم سنة ولا رأى لأحد في سنة سنّها رسول الله صلى الله

(١) مقدمة الفتح ص ٢٠ .

عليه وسلم ، وهم في ذلك ملتزمون للمنهج المعلوم انذى أقره النبي صلى الله عليه وسلم في القضاء لمعاذ بن جبل ، عني أنه قد ينتج خلاف يسير غير ذي بال في الفروع المستنبطة من الكتاب والسنة حسب مقدرة المجتهد في فهمه والمامه بالآيات والأحاديث التي تفسر بعضها بعضاً فيما هو مبهم غير صريح في النص على الحكم ونظراً لوجود ذلك في الفروع واحتمال أخذه من النص كان الخلاف يسيراً في كثير من الأحيان ومن الممكن أن يعتبر تعدد الأوجه في كثير من المسائل آراءً متعددة كلها محتملة ، وفي هذا المجال كان اجتهاد البخاري رضى الله عنه واختلافه وانفاقه مع الأئمة ، ويفيد تصريح الأئمة إذا صح الحديث فهو مذهبي وعملهم بذلك أنهم لو فرض أن امتد بهم الأجل وقد رأوا حديثاً صحيحاً من الأحاديث الصحيحة في البخاري ومسلم وغيرهما لم يظفروا به لأصبح مذهبا لهم ذلك الحديث ، ومما يستحب التنبيه عليه حتى لا يكون أمر التزام البخاري بمذهب أمراً ضرورياً شغل الكثير من الباحثين - أنه لم يكن حتى عصر البخاري بل حتى بعد المائة الرابعة أن يكون الناس مجمعين على التقليد (١) الخالص على مذهب واحد بعينه وانفقته به .

قال الدهلوى - أعلم أن الناس كانوا قبل المائة الرابعة غير مجمعين على التقليد الخاص لمذهب واحد بعينه قال أبو طالب المكي في قوت القلوب أن الكتب والمجموعات محدثة والقول بمقالات الناس والفتيا بمذهب واحد من الناس واتخاذ قوله والحكاية له من كل شيء والتفقه عني مذهبه لم يكن الناس قديماً على ذلك في القرنين الأول والثاني هـ قال الدهلوى وبعد القرنين حدث فيهم شيء من التخريج غير أن أهل المائة الرابعة لم يكونوا مجتمعين على التقليد الخالص على مذهب واحد وانفقته له والحكاية لقوله كما يظهر من تتبع بل كان فيهم العلماء والعامه وكان من خبر العامة أنهم كانوا في المسائل الاجتماعية التي لا اختلاف فيها بين المسلمين أو جمهور المجتهدين لا يقلدون الا

(١) حجة الله البالغة ج ١ ص ١٥٠ و ص ١٥٢ باب حكاية حال الناس قبل المائة
المراسلة .

صاحب الشريعة — وكانوا يتعلمون صفة الوضوء والغسل والصلاة والزكاة ونحو ذلك من آباءهم أو معلمى بلدانهم فيمشون حسب ذلك وإذا وقعت لهم واقعة استفتوا فيها أى مفت وجدوا من غير تعين مذهب وكان من خبر الخاصة أنه كان أهل الحديث منهم يشتغلون بالحديث فيخلص اليهم من أحاديث النبى صلى الله عليه وسلم وآثار الصحابة مالا يحتاجون معه الى شىء آخر فى المسألة ، من حديث مستفيض أو صحيح قد عمل به بعض الفقهاء ولا عذر لتارك العمل به ، أو أقوال متظاهرة لجمهور الصحابة والتابعين مما لا يحسن مخالفتهم ، فان لم يجد أحدهم فى المسألة ما يطمئن به قلبه تتعارض النقل وعدم وضوح الترجيح ونحو ذلك رجع الى كلام بعض من مضى من الفقهاء فان وجد قولين اختار أو ثقهما سواء كان من أهل المدينة أو أهل الكوفة .

وكان أهل التخريج منهم يخرجون فيما لا يجدونه مصرحاً به ويجتهدون ، وكان هؤلاء ينسبون الى مذهب أصحابهم فيقال فلان شافعى وفلان حنفى .

وكان صاحب الحديث أيضا ينسب الى أحد المذاهب لكثرة مرافقته له كالنسائى والبيهقى ينسبان الى الشافعى فكان لا يتولى القضاء ولا الافتاء الا مجتهد ولا يسمى الفقيه الا مجتهدا وقد قال الشافعى مهما قلت من قول أو أصلت من أصل فبلغ عن رسول الله صلى الله عليه وسلم خلافة ما قلت ، فالقول ما قاله صلى الله عليه وسلم وقال الامام أحمد — نيس لأحد مع الله رسوله كلام وقال أيضا لرجل لا تقلدنى ولا تقلدن مالكا ولا الأوزاعى ولا النخعى ولا غيرهم وخذ الأحكام من حيث أخذوا من الكتاب والسنة .

البخارى مجتهد مطلق وفقهه

إذا كان الاجتهاد هو بذل الوسع والجهد فى اندليل التفصلي السمعى لاستنتاج حكم شرعى فان البخارى قد بلغ فى ذلك المكانة العليا — وقد تجلّى ذلك فى صحيحه على أعظم وجه — ترجمة وتعليقا على

الحديث وله في ذلك تصرفاً فريد لا يبارى فيه فهو مجتهد مطلق لا يشك في ذلك من درس صحيحه *

وإذا كان الفقه هو العلم أو الظن بالأحكام (النسبة التامة الشرعية العملية) باكتساب كما قال المتقدمون هو المستمد من الأدلة التفصيلية الجزئية أو بدون قيد الإكتساب كما عند المتأخرين سواء نظر في الأدلة أم نشأ عن تقليد بعض الأئمة *

فإن البخاري فقيه حصل الأدلة التفصيلية كتاباً وسنة على أوسع نطاق واستنبط منها الأحكام مباشرة وحصل آراء الفقهاء عامة من أئمة الصحابة والتابعين ومن بعدهم من الأئمة بما فيهم الأئمة الأربعة دون الاختصار على امام معين *

فهو المجتهد المطلق والفقير اكتساباً وتحصيلاً أو قد فيه وأزهر فيه ملكة الاكتساب — اطلاعه الواسع على آراء الصحابة والتابعين وحديث رسول الله وعنايته بالقرآن الكريم وليس هذا القول بالأمر المستكشف أو المستحدث بل هذه هي الحقيقة التي شهد له بها وقررها أئمة العلماء في عصره وبعد عصره ولعمري ماذا يكون المجتهد والفقير إذ البخاري لم يكنه *

مكانة اجتهاده وفتحه في عصره

يقول وراق (١) سمعته يقول : ما جلست للتحديث حتى عرفت الصحيح من السقيم وحتى نظرت في كتب أهل الرأي وما تركت حديثاً الا كتبته :

ويقول : سمعته يقول لا أعلم شيئاً يحتاج إليه الا وهو في الكتاب والسنة فقلت له يمكن معرفة ذلك ؟ قال نعم *

(١) المقدمة ٢/٢٠١ .

ويقول (١) فيه نعيم بن حماد الخزاعي « محمد بن اسماعيل فقيهه
هذه الأمة » .

ويقول بندار « محمد بن بشار » في البخارى : هو أفقه أهل زماننا
والدارمي (٢) يقول : انى رأيت العلماء بالحرمين والحجاز والشام
والعراق فما رأيت فيهم أجمع من محمد بن اسماعيل هو أعلمنا وأفقهنا
وأكثرنا طلبا .

ويقول وراقه « محمد بن حاتم » (٣) سمعت محمد بن يوسف يقول
كنت عند أبى رجاء « قتيبة بن سعيد » فسئل عن طلاق السكران فدخل
محمد بن اسماعيل فقال قتيبة للسائل هذا أحمد بن حنبل وابن المدينى
وابن راهوية قد ساقهم الله اليك . وأشار الى محمد بن اسماعيل وكان
مذهب محمد انه اذا كان مغلوب العقل لا يذكر ما يحدث فى سكره انه
لا يجوز عليه من أمره شيء .

وقال وراقه (٤) راويا عن البخارى قوله : كنت عند اسحاق بن
راهوية فسئل عن طلاق ناسيا فسكت طويلا مفكرا : فقلت أنا قال
النبى صلى الله عليه وسلم ان الله تجاوز عن أمته ما حدثت به نفسها
ما لم تعمل به أو تكلم . وانما يراد مباشرة هؤلاء الثلاث العمل .
والقلب أو الكلام والقلب وهذا لم يعتمد قلبه .
فقال اسحاق بن راهوية - وهو الامام الفقيه المحدث - قويتنى
قواك الله وأفتى به وقال (٥) صالح بن محمد بن محمد بن جزره : ما رأيت
خراسانيا أفهم من محمد بن اسماعيل وقال (٦) سليم بن مجاهد : ما رأيت
بعينى منذ ٦٠ سنة أفقه ولا أروع ولا أزهى من محمد بن اسماعيل .

(١) المقدمة ١٩٧/٢ .

(٢) تهذيب الاسماء واللغات .

(٣) طبقات السانعية .

(٤) المقدمة ١٩٨/٢ .

(٥) مقدمة شرح النووى للبخارى ٤/١ .

(٦) طبقات السبكي ١١/٢ .

وقال (١) أبو سهل محمد بن النضر الشافعي :
دخلت البصرة والشام والحجاز والكووفة ورأيت علماءها فكلما
جرى ذكر محمد بن اسماعيل فضلوه على أنفسهم *
ولما قدم (٢) البخارى البصرة قال محمد بن بشار : قدم اليوم
سيد الفقهاء *

وقال عبد الله بن محمد المسندى — محمد بن اسماعيل امام ومن
لم يجعله اماما فاتهمه *
وقال (٣) فيه أبو الطيب حاتم بن منصور كان محمد بن اسماعيل
آية الآيات فى بصره ونفاذه فى العلم *
ولم تكن هذه المكانة السامية التى تتراءى من شهادة الأئمة
لاجتهاد البخارى وفقهه عن سطحية حتى تكون بالأمر الهزيل الذى
يستطيع الزمن أن يحد من قوته *

ولكنها حقيقة واضحة مرتبطة بصحيحه ومكانته الخالدة *
فاستمرت هذه المكانة على مر الأيام والقرون يزكياها الدارسون
لصحيحه من أقطاب العلم والسنة فى كل عصره كالامام النووى من
أعلام القرن السابع المتوفى سنة ٦٧٦ هـ فقد وضع فى مقدمة شرحه
للبخارى فى أسلوب علمى متين مكانة البخارى فى الاجتهاد فى صحيحه *

وكما بينها الحافظ ابن حجر من أعلام القرن التاسع المتوفى سنة
٨٥٢ هـ فى مقدمته ففتح البارى وهو المتخصص والمرجع فى تصرفات
البخارى فى صحيحه وقد استغرق فى دراسته وتأليف مقدمته وشرحه
فتح البارى ستة عشر عاما قدر المدة التى استغرقها البخارى فى تأليف
صحيحه *

(١) تاريخ بغداد ١٩/٢
(٢) تهذيب التهذيب ٥/١
(٣) تاريخ بغداد ٢٨/٢

واستمرت هذه الماكاة حقيقة سافرة للعلماء في كل عصر وزمن •
يشهد بها كل دارس ومتصد لشرح الصحيح وقد تعرض لها وشهد
بذلك المحدث الكبير محمد أنور الكشميري الديوبندي المتوفى سنة
١٣٢٥ هـ وهو أحد أئمة الحديث في الهند • ومرجع أيضا لدراسة
البخارى وسأشير الى مزيد من آرائهم عند الكلام على تراجمه التى هى
محل فقهاء •

تراجم صحيح البخارى

ان تراجم الجامع الصحيح للبخارى تعطى صورة واضحة ان
مصنفه صافى الذهن حاد الذكاء قوى الحفظ يمتاز بفهم عميق المكتاب
والسنة وله المقدرة التامة على استنباط الأحكام منها وحسن التصرف فى
ترجمته وكأن الكتاب والسنة صفحة مرسومة فى ذاكرته يقطف منها
ما شاء استشهدا واستنباطا •

فحق لأمام الحديث النووى (١) أن يقول : ان البخارى رحمه الله
كانت له الغاية المرضية من التمكن فى أنواع العلوم وأما دقائق الحديث
واستنباط اللطائف منه فلا يكاد أحد يقاربه فيها • وقد شهد له اعلام
المحدثين من شيوخه وغيرهم واذا نظرت فى كتابه جزمت بذلك لا شك ثم
ليس مقصوده الاقتصار على الحديث وتكثير المتون بل مراده الاستنباط
منها • والاستدلال لأبواب ارادها من الأصول والفروع والزهد
والأدب والأمثال وغيرها من الفنون كما قال الاسماعيلى ان احدا من
المحدثين لم يبلغ من التشدد مبلغ ابى عبد الله ولا تسبب الى استنباط
المعانى واستخراج لطائف فقه الحديث وتراجم الأبواب الدالة على ماله
وصلة بالحديث المروى فيه تسببه ولله الفضل يختص به من يشاء •
وقال الحافظ ابن حجر فى شأن صحيح البخارى • • ثم رأى ان
لا يخليه من الفوائد الفقهية والنكت الحكيمة فاستخرج بفهمه من المتون

(١) شرح البخارى للنووى ج ١ ص ٦ •

معانى كثيرة فرقتها في أبواب الكتاب بحسب تناسبها واعتنى بآيات الاحكام فانترج منها الدلالات البديعة وسلك في الاشارة الى تفسيرها السبل الوسيعة (١) •

ويقول الكشميري في تراجمه ان المصنف سباق غايات وصاحب آيات في وضع التراجم لم يسبق به احد من المتقدمين ولم يستطع أن يحاكيه أحد من المتأخرين فهو الفاتح لذلك الباب وصار الخاتم وضع في تراجمه آيات تناسبها مما يتعلق من هذا الباب ونبه على مسائل مغان الفقه في القرآن بل أقامها منه ودل على طرق التأنيس من القرآن وبه يتضح ربط الفقه والحديث بالقرآن بعضه مع بعض ومن رفعه اجتهاده ودقته في الاجتهادات وبسطها في التراجم قبل ان فقه البخارى في تراجمه فكان في تراجم المصنف علوم متفرقة من الفقه وأصوله والكلام أوما اليها بايجاز واختصار أ • ه •

واذكر هنا انماطا من تصرفه في تراجمه لا على سبيل الاستيعاب محاولا قدر الجهد المحدود ان أدمها بالأمثلة من صحيحه فيما لم أصادف التمثيل عليه من المتقدمين المتكلمين على تراجمه كابن حجر في مقدمته وولى الله الدهلوى في تراجم صحيح البخارى والنووى في مقدمة شرحه للبخارى والكشميري في مقدمة فيض البارى على صحيح البخارى •

منهجه في التراجم

قد يكون من تراجمه ما هو ظاهر والترجمة فيه دالة بالمطابقة لما نرجم له ولا فائدة لها سوى الاعلام بما ورد في ذلك الباب مثاله باب ذكر هند بنت (٢) عتبة بن ربيعة رضى الله عنها وجاء بالاسناد المتصل

(١) مقدمة نسخ البارى ج ١ ص ٩ •
(٢) صحيح البخارى ٥٩ ص ٣٣ ونسخ البارى ج ٧ ص ٩٧ والعينى ج ٨ ص ٢٤ •

الى عروة أن عائشة رضى الله عنها قالت جاءت هذ بنت عتبة قالت يا رسول الله ما كان على ظهر الأرض من أهل خباء أحب اليه ان يذلوا من أهل خبائك ثم ما أصبح اليوم على ظهر الأرض أهل خباء أحب اليه أن يعزوا من أهل خبائك •

فهذا وما مثله ليس فيه اجتهاد انما هو مجرد عنوان لما ترجم له وقد يأتي بالترجمة بلفظ المترجم له مثال ذلك (باب قول النبي صلى الله عليه وسلم اللهم علمه الكتاب) وجاء بالحديث المتصل عن ابن عباس قال ضمنى رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال «اللهم علمه الكتاب» (١) وقد يترجم ببعض المترجم له مثاله باب من يرد الله به خيرا يفقهه في الدين - وجاء بالاسناد المتصل قال حميد بن عبد الرحمن سمعت معاوية خطيبا يقول سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول من يرد الله به خيرا يفقهه في الدين وانما أنا قاسم واللّه يعطى ولن تزال هذه الأمة قائمة على أمر الله لا يضرهم من خالفهم حتى يأتي أمر الله (٢) •

وقد يأتي بالترجمة تفسيرا للمعنى المراد من كلمة في الحديث بها يتضح المعنى مثاله « باب الاغتباط في العلم والحكمة » وقال عمر تفقهوا قبل أن تسودوا وجاء بالحديث المسند عن عبد الله بن مسعود قال : قال النبي صلى الله عليه وسلم لا حسد الا في اثنتين رجل أتاه الله مالا فسلط على هلكته في الحق ورجل أتاه الله الحكمة فهو يقضى بها ويعلمها) فهو بهذه الترجمة بين ان المراد بالحسد انما هو الغبطة وهى تمنى مثل ما للمغبوط من غير زواله بخلاف أصل الحسد فانع مع تمنى الزوال عنه (٣) فالترجمة هنا بيان بتأويل ذلك الحديث معينة لعناه •

وقد يأتي للحديث الخاص بترجمة عامة فتكون الترجمة كتأويل للحديث نائبة مناب قول الفقيه المراد بهذا الحديث الخاص

(١) كتاب العلم ج ١ ص ٢٢ •

(٢) كتاب العلم ص ٢١ •

(٣) التفسير اللاني ج ١ ص ١٧١ •

العموم اشعارا بالقياس لوجود العلة الجامعة مثال ذلك باب التسمية على كل حال وعند الوقاع (١) وجاء بالاسناد المتصل عن ابن عباس يبلغ به النبي صلى الله عليه وسلم قال (لو أن أحدكم اذا اتى أهله قال باسم الله اللهم جنبنا الشيطان وجنب الشيطان ما رزقتنا ففضى بينهما ولد لم يضره) *

فمطابقة الحديث لأحد شقى الترجمة الذى هو الخاص وهو قوله (عند الوقاع وليس فيه ما يطابق الشق الآخر الذى هو العام وهو قوله على كل حال من ذكر اسم الله تعالى ومع ذلك تسن التسمية فيه ففى سائر الاحوال بالطريق الأولى فلذلك أورده البخارى فى باب الوضوء وهو كما قال العيني للتنبيه على مشروعية التسمية عند الوضوء ولم يذكر حيث لا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه لأنه ليس على شرطه وان كثرت طرقه وقد طعن فيه الحفاظ واستدركوا على الحاكم تصحيحه بأنه انقلب عليه اسناده واثنته (٢) *

وقد يأتى الحديث العام بترجمة خاصة وذلك كقول الفقيه المراد بهذا الحديث العام بخصوص مثاله من كتاب الصلاة باب جهر الامام بالتأمين (٣) وقال عطاء أمين دعاء أمن ابن الزبير ومن وراءه حتى أن للمسجد لوجه (ضجيجا) وكان أبو هريرة ينادى الامام لا تفتنى بأمين قال نافع كان ابن عمر لا يدعه ويحضهم وسمعت منه فى ذلك خيرا * * * وجاء بالحديث المسند عن أبى هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا أمن الامام فأمنوا فإنه من وافق تأمينه تأمين الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه فليس فى الحديث الجهر كما فى الترجمة وانما فى التأمين فبين فى الترجمة بأن المراد ليس مطلق التأمين وانما هو التأمين فى الصلاة الجهرية بالجهر بها وأخذ من قوله صلى الله عليه وسلم اذا

(١) السنن ج ٢ طبع المنيرة ص ٣٦٦ .

(٢) السنن ج ٢ ص ٣٦٦ طبع المنيرة .

(٣) مسج البخارى ج ١ ص ١٢٩ والنسخ ج ٢ ص ١٧٧ والسنن ج ٢ ص ١٠٦ ونسخ

الارى ج ٢ ص ٢٥٩ .

أمن الإمام فأمنوا فتوثقتها بحين تأمين الإمام بعد جهر الامام لتمكين
 المقتدى ان يؤمن على تأمين امامه ويكون الماموم على شاكلة امامه *
 وقد يأتى بلفظ الترجمة ثم يورد بعدها آية أو اثراً لأ حديثاً مسنداً
 فكأنه يقول لم يصح في الباب شيء على شرطه مثاله * باب (١) عفو
 المظلوم (لقوله تعالى) (ان تبدوا خيراً أو تخفوه أو تعفوا عن سوء
 فان الله كان عفواً قديراً) *

(١) وجزاء سيئة سيئة مثلها فمن عفا وأصلح فأجره على الله ان الله
 لا يحب الظالمين) (ولمن انتصر بعد ظلمه فأولئك ما عليهم من سبيل
 انما السبيل على الذين يظلمون الناس ويبيعون في الأرض بغير الحق
 أولئك لهم عذاب أليم) (ولمن صبر وغفر ان ذلك لمن عزم الأمور) وتري
 الظالمين لما رأو العذاب يقولون هل الى مرد من سبيل) وانتهى الباب
 على ذلك وكأنه يريد ان يبين أن دليل الحكم المستفاد من الترجمة ثابت
 بالكتاب لا بالسنة عنده *
 وقد يترجم بحديث مرفوع ليس على شرطه ويذكر في الباب حديثاً
 شاهداً له على شرطه مثاله *

(باب (٢) لا تقبل صلاة بغير طهور) وجاء بالسند المتصل عن أبي
 هريرة يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تقبل صلاة من
 أحدث حتى يتوضأ قال رجل من حضرموت ما الحدث يا أبا هريرة قال
 فساء أو ضراط) فهذه الترجمة لفظ حديث رواه مسلم وغيره من حديث
 ابن عمر رضى الله عنهما بزيادة قوله (ولا صدقة من غلول) *

وأخرجه أبو داود والنسائي من طريق أبي المليلح عن أبيه عن النبي
 صلى الله عليه وسلم قال لا يقبل الله صدقة من غلول ولا صلاة بغير

(١) صحيح البخارى ج ٢ ص ١١٢ وفتح البارى ج ٥ ص ٦٢ والعينى ج ٦ ص ١١١
 والقسطلانى ج ٤ ص ٥٢٧ والكرمانى ج ١١ ص ٢٠ *
 (٢) بن كتاب الوضوء صحيح البخارى ج ١ ص ٣٣ العينى ج ١ ص ١٦٣ والفتح ج ١ ص
 ١٦٦ والقسطلانى ج ١ ص ٢٢٦ والكرمانى ج ٢ ص ١٦٩ *

ظهور وله طرق كثيرة لكن ليس فيها شيء على شرط البخارى فلهذا عدل عنه مع أن حديث ابن عمر رضى الله تعالى عنهما مطابقا لما ترجم له وحديث ابى هريرة يقوم مقامه وقد قيل ان الحديث ليس بمطابق للترجمة لأن الترجمة عام والحديث خاص قال العينى والجواب انه وان كان خاصا ولكنه يستدل به على أن الأعم نصوصه بل أولى ولما كانت الأحاديث التى تطابق الترجمة حسب الظاهر ليست على شرطه فلذلك لم يذكرها وذكر حديث ابى هريرة هذا على شرطه عوضا عنها لأنه يقوم مقامها من الوجه المذكور - وكأنه أراد ان يتابع حديثه بحديث غيره . وقد يترجم بأية ويأتى بعدها بالحديث مثاله من كتاب العلم (١) (باب قول الله تعالى وما أوتيتم من العلم الا قليلا) وجاء بالسند المتصل عن علقمة عن عبد الله قال بينا أنا أمشى مع النبى صلى الله عليه وسلم فى طريق المدينة وهو يتوكأ على عسيب معه فمر بنفر من اليهود فقال بعضهم لبعض سلوه عن الروح وقال بعضهم لا تسألوه لا يجيء فيه بشيء تكرهونه فقال بعضهم لنسألن فقام رجل منهم فقال يا أبا القاسم ما الروح فسكت فقلت انه يوحى اليه وقمت فلما انجلى عنه فقال (يسألونك عن الروح قل الروح من أمر ربي وما أوتيتم من العلم الا قليلا) قال الأعمش هكذا قرأتها ، يريد البخارى أن يفيد اثبات الحكم بالمصدرين الكريمين الكتاب والسنة .

وقد يترجم بلفظ الاستفهام كقولاه باب هل يكون كذا أو من قال كذا أو نحو ذلك حيث لا ينتج له الجزم بأحد الاحتمالين وغرضه بيان هل يثبت ذلك الحكم أو لم يثبت فترجم على الحكم ومراده ما تفسر بعد من اثباته أو نفيه أو أنه محتمل لهما وربما كان أحد المحتملين أظهر وغرضه أن يبقى للنظر مجالا مثاله (باب (٢) هل يدخل الجنب يده فى الاناء قبل أن يغسلها ؟ اذا لم يكن على يده قذر غير الجنابة وأدخل

(١) صحيح البخارى ج ١ ص ٣١ .

(٢) صحيح البخارى كتاب النسل ج ١ ص ٥١ القسطلانى ج ١ ص ٣١٥ والعينى ج ٢

ص ٣ والفتح ج ١ ص ٢٥٠ والكرهاتى ج ٣ ص ١١١ .

ابن عمر والبراء بن عازب يده في الطهور ولم يغسلها ثم توضأ ولم ير ابن عمر وابن عباس بأساً ينتضح من غسل الجنابة حدثنا عبد الله ابن مسلمة أخبرنا أفلح بن حميد عن القاسم عن عائشة قالت كنت أغتسل أنا والنبي صلى الله عليه وسلم من اناء واحد تختلف أيدينا فيه وحدثنا مسدد قال حدثنا حماد عن هشام عن أبيه عن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا اغتسل من الجنابة غسل يده • قال القسطلاني ومطابقة هذا الحديث للترجمة من حيث جواز ادخال الجنب يده في الاناء قبل أن يغسلها إذا لم يكن عليها قذر لقولها تختلف أيدينا فيه واختلافهما فيه لا يكون الا بعد الادخال فدل ذلك على أنه غير مفسد للماء إذا لم يكن عليها ما ينجس يقينا •

ومما قاله ابن حجر (١) ومثل له قوله - وكثيرا ما يترجم بأمر ظاهر قليل الجدوى لكنه إذا حققه المتأمل أجدى كقوله باب قول الرجل (٢) ما صلينا فأثمة أشار به الى الرد على من كره ذلك ومنه قوله باب (٣) قول الرجل فانتتنا الصلاة وأشار بذلك الى الرد على من كره اطلاق هذا اللفظ •

وكثيرا ما يترجم بأمر مختص ببعض الوقائع لا يظهر في بادىء الرأى كقوله باب استيتاك (٤) الامام بحضرة رعيته فانه لما كان الاستيتاك قد يظن أنه من أفعال المهنة فلعل بعض الناس يتوهم أن اخفاء أولى مراعاة للمروءة فلما وقع في الحديث ان النبي صلى الله عليه وسلم استاك بحضرة الناس دل أنه من باب التطيب لا من الباب الآخر نبه على ذلك ابن دقيق العيد •

ومما ذكره ولي الله الدهلوى أحمد بن عبد الرحيم في كتابه نرح تراجم أبواب صحيح البخارى ، وقد أتممت تمثيل ما ترك الدهلوى

(١) المقدمة ج ١ ص ٩ •

(٢) كتاب الجماعة صحيح البخارى ج ١ ص ١٠٩ •

(٣) صحيح البخارى ج ١ ص ١٠٨ •

(٤) ذكره ابن حجر على سبيل المثال ولم اجده في الصحيح ثم وجدت الكسبرى نبه على

انه غير موجود في صحيح البخارى •

وغيره التمثيل ومن ذلك أن يترجم بمسألة اختلاف فيها الأحاديث فيأتى بتلك الأحاديث على اختلافها ليقرب الى الفقيه من بعده أمرها مثاله :
باب خروج النساء الى البراز ، جمع فيه بين حديثين مختلفين •
وقد ذكر ذلك البخارى فى كتاب الوضوء (١) من صحيحه والحديث الأول عن عائشة قول عمر لسودة ألا قد عرفناك يا سودة ، حرصا على أن ينزل الحجاب فأنزل الله آية الحجاب •
والحديث الثانى عن عائشة أيضا وفيه عن النبى صلى الله عليه وسلم قال • قد أذن أن تخرجن فى حاجتكن قال هشام يعنى البراز (وهو الفضاء تقضى فيه الحاجة) •
ويمكن أن يجمع بينهما بأنه لا تنافى فانها قد تخرج مغطاة محجبة لا تعرف والمنهى عنه السفور والتبرج •

ومنها انه قد تتعارض الأدلة ويكون عند البخارى وجه التطابق بينها بحمل كل واحد على محمل فيترجم بذلك المحمل اشارة الى وجه التطبيق مثاله باب خوف المؤمن ان يحبط عمله وما يحذر من الاصرار (٢) على الثقاتل والعصيان ، ذكر فيه حديث سباب المسلم فسوق وقتاله كفر وذكر حديث خرج النبى صلى الله عليه وسلم للاخبار بليلة القدر فتلاحى رجالان من المسلمين فقال النبى صلى الله عليه وسلم خرجت الأخركم بليلة القدر وانه قد تلاحى فلان وفلان فرفعت وعسى أن يكون خيرا لكم ، الحديث •

فبين البخارى فى الترجمة الجمع بين الحديثين بأن الكفر والفسوق فى الثقاتل والعصيان حين الاصرار من غير توبة قال وما يحذر من الاصرار من غير توبة لقوله تعالى « ولم يصروا على ما فعلوا وهم يعلمون » •

(١) مقدمة فتح البارى ج ٢ ص ١١٠ •

(٢) صحيح البخارى كتاب الايمان ج ١ ص ١٥ •

ومنها أنه قد يجمع في باب أحاديث كثيرة كل واحد منها يدل على الترجمة ثم يظهر له في حديث واحد فائدة أخرى سوى الفائدة المترجم عليها ويعلم على ذلك الحديث بعلامة الباب وليس غرضه ان الباب الأول قد انقضى بما فيه وجاء الباب الأخير برأسه ولكن قوله باب هنالك بمنزلة ما يكتب أهل العلم على الفائدة المهمة لفظ تنبيه أو لفظ فائدة أو لفظ قف مثاله *

باب قوله (وبث فيها من كل دابة) ثم قال بعد اسطر باب خير (١) مال المسلم غنم يتبع فيها شعيب الجبال ثم ذكر حديث (والفخر والخيلاء في أهل الخير ثم ما ليس فيه ذكر الغنم فكأنه اعلم على هذا الحديث بأنه مع دخوله في الباب فيه فائدة أخرى مع حقيية الغنم) *

ومنها أنه قد يكتب (ح) حيث جاء حديث باسنادين مثاله باب ذكر الملائكة (٢) وأطال في الكلام حتى أخرج حديث الملائكة يتعاقبون ملائكة بالليل وملائكة بالنهار رواية شعيب عن أبي الزناد عن أبي هريرة ثم كتب باب اذا قال أحدكم أمين والملائكة في السماء أمين فوافقت أحدهما الأخرى غفر له ما تقدم من ذنبه ثم أخرج حديث أن الملائكة لا تدخل بيتا فيه صور ثم ما ليس فيه ذكر أمين الا بعد كثير قال الاسماعيلي في موضع (ح) وبهذا الاسناد وكأنه يشير الى لفظ (ح) علامة لقوله وبهذا الاسناد أ * ه *

وبهذه المناسبة أذكر ما قاله النووي في مقدمة صحيح مسلم ان حرف (ح) تستعمل اذا كان للحديث اسنادان أو أكثر فتكتب عند الانتقال من اسناد الى اسناد والمختار أنها مأخوذة من التحول لتحوله من الاسناد الى اسناد وانه يقول القارىء اذا انتهى اليها (ح) ويستمر في قراءة ما بعدها وقيل أنها من أحال بين الشيين اذا حجز لكونها حالت بين الاسنادين وانه لا يلفظ عند الانتهاء اليها بشيء وليست من

(١) كتاب بدء الخلق صحيح البخارى ج ٤ ص ٤ *

(٢) صحيح البخارى ج ٤ ص ٨٩ *

الرواية وقيل أنها رمز الى قوله « الحديث » وان أهل المغرب كلهم يقولون اذا وحلوا اليها — الحديث • فقد كتب جماعة من الحفاظ موضعها صح فيشعر بأنها رمز صح وحسن ها هنا كتابه صح لثلا يتوهم أنه سقط من الاسناد الأول ثم هذه الحاء توجد في كتب المتأخرين كثيرا وهي كثيرة في صحيح مسلم (١) قلينة في صحيح البخارى أ • ه •

أمثلة لبعض آراء البخارى الفقهية مع ذكر آراء الأئمة فيها مسح الرأس كله

قال البخارى باب مسح الرأس كله لقوله تعالى « وامسحوا برءوسكم » وسئل مالك عن عمرو بن يحيى المازنى عن أبيه أن رجلا قال لعبد الله بن يزيد وهو جد عمرو بن يحيى أتستطيع أن ترينى كيف كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يتوضأ ؟ فقال عبد الله بن زيد : نعم فدعا بماء فأفرغ على يديه مرتين ثم مضمض واستنثر ثلاثا : ثم غسل وجهه ثلاثا ثم غسل يديه مرتين الى المرفقين ثم مسح رأسه بيديه فأقبل بهما وأدبر بدأ بمقدم رأسه حتى ذهب بهما الى قفاه • ثم ردهما الى المكان الذى بدأ منه ثم غسل رجليه • فاستدل البخارى على وجوب مسح الرأس بالآية ووجهه أن الرأس اسم لجميع العضو فلا يكـون المأمور بالمسح الا هو . وهو موافق لرأى الامام مالك ومخالف للشافعى والاحناف ورأيه انما هو اتباع لما استبان له من معنى الآية فى ضوء الحديث فى قوله ثم مسح رأسه بيديه فأقبل بهما وأدبر ، بدأ بمقدم رأسه حتى ذهب بهما الى قفاه ثم ردهما الى المكان الذى بدأ منه •

فهذا يفيد استيعاب مسح الرأس كله فهو يسير تجاه الحديث حسب اجتهادهم مدعما بأراء الصحابة وان خالف الشافعى والحنفى أو غيرهما وأما وجهة نظر الشافعى وأبى حنيفة فهى : ان الفعل اذا أمر

بأيقاعه على محل فإنه يكفى فيه وقسوعه على بعضه فالآية فيها نوع
اجمال يفصله ما روى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم مسح على
بعض رأس يقول الكشميري : فنحن معاشر الاحناف تفحصنا حال النبي
صلى الله عليه وسلم في المسح فلم نجد فيه أقل من الربع فقلنا به
وعلمنا أن الايقاع على الربع يحكى الكل ويقوم مقامه في نظر الشارع
ويؤدى مؤداه عنده نحديث المغيرة رضى الله عنه فإنه لا يدل الا على أنه
مسح على بعض الرأس وعند أبى داود أنه مسح مقدم رأسه وفيه
أبو معقل قيل أنه مجهول قال الكشميري : وقد تبين لى اسمه وهو حسن
عندى وهو عبد الله بن معقل كما في الفتح ج ١٤ ص ٤ وفى تهذيب
التهذيب .

وعن عطاء بن أبى رباح أن النبي صلى الله عليه وسلم كان فى
سفر وكان على رأسه عمامة فوضعها على رقبته ثم مسح رأسه ، فلمثل
هذه الاحاديث قال الاحناف والشافعية أن الاستيعاب ليس بفرض
وقدره الشافعية على ما يسمى مسحا فعلم بأن الاستيعاب لم يكن شرطا
عند السلف « وقالوا فى الآية الباء للتبعيض وقالوا فى الحديث أنه ربما
يكون ذلك قصد به الأكمل » .

فالشافعية وقد خالفهم البخارى قالوا يكفى مسح بعض الرأس
ولو قليلا واستدلوا بما روى من فعل الرسول ولما لم يثبت حديثهم عند
البخارى بشرطه لم يعتبره واقتصر على ما عنده من مسح الرأس كله
والحنابلة قالوا (١) بمسح جميع الرأس ومنها الاذنان فيفرض مسحهما
مع الرأس فالحنابلة متفقون مع المالكية الا أنهم اعتبروا الاذنين جزءا
من الرأس .

وانما أخذ البخارى بهذا المبدأ نظرا لأن الأدلة الاخرى لم
تقم عنده ومن هنا نستطيع أن نقول بأن البخارى لم يكن ملتزما بمذهب
معين وانما مذهبه الحديث .

(١) الفقه على المذاهب الاربعة للجزيرى ج ١ ص ٥٦ طبعة ثانية لشركة فن الطباعة .

مسح الرأس مرة

قال البخارى : « باب (١) مسح الرأس مرة » حدثنا سليمان بن حرب قال حدثنا وهيب قال : حدثنا عمرو بن يحيى عن أبيه قال : شهدت عمرو بن أبى حسن سأل عبد الله بن زيد عن وضوء النبى صلى الله عليه وسلم فدعا بتور من ماء فتوضأ لهم فكفأ على يديه فغسلهما ثلاثا • ثم أدخل يده فى الاناء فمضمض واستنشق واستنشق ثلاثا بثلاث غرفات من ماء ثم أدخل يده فى الاناء فغسل يديه الى المرفقين مرتين مرتين ثم أدخل يده فى الاناء فمسح برأسه فأقبل بيديه وأدبر بهما ثم أدخل يده فى الاناء فغسل رجليه فحدثنا موسى قال حدثنا وهيب قال فمسح رأسه مرة •

قال الكشميرى : جزم الامام البخارى بمذهب أبى حنيفة وترك مذهب الشافعية وقد قال الحنفية أن الاسباغ فى المسح هو الاستيعاب لأنه لا يناسبه التثليث وجاء بالرواية مسح برأسه مرة وفهم هذا الراوى عين ما فهمه الحنفية أن الاقبال والادبار حركتان والمسح واحد ولم يحملها على التكرار فى المسح كما فهمه الشافعية •

وقال القسطلانى : وهو الشافعى المذهب فى قوله مسح برأسه مرة أى واحدة وتتام الاسناد وهيب عن عمرو بن يحيى عن أبيه قال شهدت عمرو بن أبى الحسن سأل عبد الله بن زيد عن وضوء النبى صلى الله عليه وسلم الى أن قال مسح رأسه مرة قال القسطلانى وأحاديث الصحيحين أى المسندة ليس فيها ذكر عدم المسح وبه استدل فى تدعيم رأى الشافعى قال أكثر العلماء : نعم • روى أبو داود وابن ماجه من وجهين صحح أحدهما ابن خزيمة وغيره من حديث عثمان فى تثليث مسح الرأس والزيادة من الثقة مقبولة وهو مذهب الشافعى

(١) حديث البخارى ج ١ ص ٤٢ •

ويحتج للتعهد أيضا بظاهر رواية مسلم أنه صلى الله عليه وسلم توطأ ثلاثاً ثلاثاً وبالقياس على المغسول لأن الوضوء طهارة حكيمة ولا فرق في الطهارة الحكيمة بين الغسل والمسح *

وأجيب بما يؤيد رأى البخارى بأن ثلاثاً ثلاثاً مجمل * قد بين في الروايات الصحيحة أن المسح لا يتكرر فيحمل على الغالب ويختص بالمغسول وبأن - المسح مبنى على التخفيف فلا يقاس على الغسل الذى المراد منه المبالغة فى الاسباغ فنثبت وجهة رأى البخارى *

لا نقض للوضوء من مس المرأة

قال البخارى : « باب (١) من لم ير الوضوء الا من المخرجين القبل والبر وقول الله تعالى أو جاء أحد منكم من الغائط *

وقال أبو هريرة لا وضوء الا من حدث *

وقال ابن عباس لمستم وتمسوهن (٢) النكاح قال (٣) الكشميرى : شرع فى النواقض ووافق أبا حنيفة فى مس الذكر والمرأة ولم ير بهما وضوءاً وخالف انشافعى فى ذلك ثم أن الآية عند الشافعى اقامت أصلين فى النواقض *

الأول الخارج من السبيلين وهو المشار اليه بقوله أو جاء أحد منكم من الغائط فقال المراد به الخروج من السبيلين *

والثانى مس المرأة وألحق به مس الذكر أيضا لكونهما من باب الشهوة فى قوله (أو لامستم النساء) فالملامسة عند الشافعية هى لمس المرأة وقد ثبت عنده حديث من مس ذكره فليتوضأ وتفسير الملامسة عند الأحناف هو الجماع *

(١) صحيح البخارى ج ١ ص ٣٩ *

(٢) ج ٦ ص ٤٢ من صحيح البخارى *

(٣) غرض البارى ص ٢٧٨ *

والملامسة كما ذهب اليه ابن عباس وعلى وغيرهما واختاره البخارى هي الجماع ولذا لم يوجب من مس المرأة والذكر وضوءاً ، فالمراد من الملامسة المباشرة بالجماع لأن لفظ الملامسة أصدق على الجماع والمباشرة باللمس وهكذا يجد الباحث أن البخارى يخالف ويوافق جريا وراء اجتهاده وفهمه من انصوص غير مقيد بامام بعينه •

جواز قراءة القرآن للجنب والحائض

قال البخارى : قال ابراهيم لا بأس أن يقرأ الجنب الآية ولم ير ابن عباس بالقراءة للجنب بأسا وكان النبي صلى الله عليه وسلم يذكر الله على كل أحيانه •

وقال ابن عباس أخبرنى أبو سفيان أن هرقل دعا بكتاب النبي صلى الله عليه وسلم فقرأ فاذا فيه بسم الله الرحمن الرحيم « يا أهل الكتاب تعالوا الى كلمة » الآية :

فجوز البخارى قراءة القرآن للجنب وخالف في ذلك جمهور الفقهاء فقد حرموا قراءة شيء من القرآن للجنب لحديث على رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان لا يحجبه عن القرآن شيء ليس الجنابة ورواه أصحاب السنن وصححه الترمذى وغيره •

قال الحافظ ابن حجر فى الفتح وضعف بعضهم بعض روايته وعن على رضى الله عنه أيضا قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم « توضأ ثم قرأ شيئاً من القرآن » • ثم قال هكذا ليس الجنب • قال الشوكانى فان صح هذا صلح للاستدلال به على التحريم أما الحديث الأول فليس فيه ما يدل على التحريم لأن غايته أن النبي صلى الله عليه وسلم ترك القراءة على الجنابة ومثله يصلح متمسكا للكرهة فكيف يستدل به على التحريم •

وقال ابن حجر تعليقا على هذا لم يصح عند البخارى شيء من الأحاديث الواردة فى ذلك « منع الجنب والحائض من القراءة » •

فثبت بذلك أن البخارى لا يلتزم مذهب أمام وانما يسير على ضوء
خهفه فى الحديث الثابت على شرطه •

من جامع فى نهار رمضان فعليه الكفارة ولا قضاء عليه

قال البخارى (١) : اذا جامع فى رمضان ولم يكن له شىء فتصدق
عليه فليكفر حدثنا أبو اليمان أخبرنا شعيب عن الزهري قال أخبرني
حميد بن عبد الرحمن أن أبا هريرة رضى الله عنه قال : بينما نحن جلوس
عند النبى صلى الله عليه وسلم اذ جاءه رجل فقال يا رسول الله هلكت
قال مالك ؟ قال : وقعت على امرأتى وأنا صائم فقال رسول الله صلى
الله عليه وسلم هل تجد رقبة تعتقها قال : لا — قال : فهل تستطيع أن
تصوم شهرين متتابعين ؟ قال لا — فقال فهل تجد اطعام ستين مسكينا
قال لا • فمكث النبى صلى الله عليه وسلم — فبينما نحن على ذلك أتى
النبى صلى الله عليه وسلم بعرق فيها تمر « والعرق المكتل » قال : أين
السائل ؟ فقال أنا • قال خذها فتصدق به فقال الرجل على أفقر منى
يا رسول الله والله ما بين لابتيها « يريد الحرثين » أهل بيت أفقر من
أهل بيتى ؟ فضحك النبى صلى الله عليه وسلم حتى بدت أنيابه ثم قال
أطعمه أهلك « فعند الحنفية والشافعية واحتابلة والمالكية (٢) أن الجماع
يوجب القضاء والكفارة ودليلهم أن النبى صلى الله عليه وسلم أمر
الجامع فى نهار رمضان بالقضاء والكفارة •

قال الكشميرى : واختار البخارى أن لا قضاء وعليه الكفارة فلما
لم يثبت أمر النبى صلى الله عليه وسلم عند البخارى بالقضاء اقتصر
على الكفارة •

وقال ابن حجر (٣) والذى يظهر لى أن البخارى أشار بآثاره التى
ذكرها الى أن ايجاب القضاء مختلف فيه بين السلف وان الفطر بالجماع

(١) مسبح البخارى ج ٣ ص ٢٩ •

(٢) مذاهب الائمة الاربية ج ١ ص ٥٦٠ باب ما يوجب القضاء والكفارة •

(٣) فتح البارى ج ٤ ص ١٣٠ •

لا بد فيه من الكفارة فقال البخارى : باب اذا جامع فى رمضان ويذكر عن أبى هريرة رفعه من أفطر يوماً من رمضان من غير عذر ولا مرض لم يقضه صيام الدهر * وان صامه وبه قال ابن مسعود وقال سعيد بن المسيب والشعبي وقتادة يقضى يوماً مكانه ثم قال البخارى اذا جامع فى رمضان فليكفر قال ابن حجر قول البخارى وبه قال ابن مسعود أى بما دل عليه حديث أبى هريرة ، وأثر ابن مسعود وصحة البيهقي قال : حدث عبد الله بن مسعود قال من أفطر يوماً فى رمضان من غير علة لم يجبره صيام الدهر حتى يلقى الله فان شاء غفر له وان شاء عذبه * وجاء البخارى مرجحاً رأى من قال بالتشديد على من جامع حتى لا يقبل فيه القضاء وهكذا نجد أن البخارى له رأيه ترجيحاً وتعليقاً حسب فهمه بما ثبت عنده من الأحاديث وبين الكشميرى أن البخارى رجح التشديد فى ذلك استعظاماً لحرمة نقض الصيام بالجماع متعمداً فلا يجبر بالقضاء وأما انتقاء الكفار فلكونها تعذيراً وليس بدلاً عن الصوم (١) * وان الناظر الى ترجمة البخارى يحكم بمذهبه فى الحكم المبوب له.

البخارى وموقفه من الأحناف فى آرائه الفقهية

وبالبخارى كما تبين يجتهد لاستنباط الحكم من الحديث وقد يستأنس لرأيه بأقوال الصحابة والتابعين بل يذكرها أحياناً مكتفياً بها * ومقتنعا بالموافقة لفهمه من الحديث * ولم يذكر بعض الأئمة الأربعة فى صحيحه الا نادراً للغاية وافق رأيهم أو خالفهم * غير أنه نظراً لتوفر مادة الحديث عنده لم يضطر للاسراف فى الرأى ومن هنا يختلف أحياناً مع آراء أبى حنيفة فيقول عند ذلك « خلافاً لبعض الناس » ولم يذكر اسم أبى حنيفة مطلقاً فى صحيحه فظن بعض المتعصبين للامام أبى حنيفة أن هذا تجاهلاً لأبى حنيفة وتنقيصاً من شأن آرائه وليس الأمر كذلك ،

(١) الفيض ج ٢ ص ١٥٩ .

وسيرة البخارى كلها أدب ورقة واحترام الأبطال الاسلام ، وهل يعرف الفضل من الناس الا ذووه ؟ بل انه يفعل ذلك تأدبا وتقديرا الأبي حنيفة ولأن غيره قد يكون مشاركاً له في هذا الرأي اذى اعترض عليه البخارى فعبر بعبارة جامعة وهى « بعض الناس » وكلا الامامين حريص على نشر الاسلام وبث تعاليمه .

وقد كان من جراء ذلك أن ألف بعض الهنود (١) كتاباً في الرد على البخارى سماه « بعض الناس في دفع الوسواس » وهو اعتراضات على البخارى فيما اعترض به على أبى حنيفة ، وكتاب آخر يسمى « كشف الالتباس عما أورده البخارى على بعض (٢) الناس » ورد على ذلك سلطان الفقهاء والمحدثين مولانا محمد نذير حسين الديلوى في كتاب سماه « رفع الالتباس عن بعض الناس (٣) » قال في مقدمته وبعد فقد وقفت في جزء من هذا الزمان على رسالة وعنوانه « بعض الناس في دفع الوسواس » وأجيب فيها عما وقع في الصحيح للإمام المجتهد المطلق محمد بن اسماعيل البخارى رحمه الله تعالى من بعض تعارضه على الامام أبى حنيفة النعمان الكوفى رحمة الله تعالى بلفظ بعض الناس فنظرت فيها نظرة التأمل فوجدتها جامعة لثنات ما أجاب عنه بعض ناصرى ملة الأحناف من شراح الصحيح ونظاره ولم يأت جامع ذلك الثنات من عند نفسه بشيء يدافع عن مذهبه أو يدارى عن مسلكه غير أنه أفحش وذهب مذهب الاعتساف واعترض على مسلك الانصاف فأردت حسبة له تعالى وذبا عن أوليائه أن أزيل الالتباس عن بعض الناس كي لا يقعوا في هذا الوسواس .

وجاء مولانا محمد نذير في كتابه بما يقرب من ست وعشرين مسألة أورد منها بعض الأمثلة :

(١) موجود بالمكتبة الازهرية طبع الهند تحت رقم ٧٢٠ خصوصية حديث سنة ١٣١١ بالخط الحجرى .
(٢) مخطوط دار الكتب المصرية ولم يعلم مؤلفه طبع الهند .
(٣) مخطوط بدار الكتب بالخزانة التيمورية .

الركاز دفن الجاهلية وليس المعدن بركاز

قال الامام البخارى رحمه الله تعالى في باب الركاز من صحيحه قال مالك وابن ادريس : الركاز دفن الجاهلية في قليله وكثيره الخمس ليس المعدن بركاز وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم في المعدن (١) جبار وفي الركاز الخمس وأخذ عمر بن عبد العزيز رحمه الله من المعادن من كل مائتين خمسة ثم قال بعد ذلك وقال « بعض الناس » المعدن ركاز مثل دفن الجاهلية لأنه يقال ركز المعدن اذا أخرج منه شيء قيل له فقد يقال لمن وهب له الشيء أو ربح ربحا كثيرا أو كثر ثمرة ركزت ، ثم ناقضه فقال لا بأس ان يكتمه ولا يؤدي الخمس أ ه *

وغرضه من كل ذلك ان الركاز هو دفن الجاهلية كما ذهب اليه الجمهور وليس المعدن ركازا في ذلك الحكم الشرعى المذكور كما ذهب اليه بعض الناس واحتج على ذلك بحديث أبى سئمة عن أبى هريرة رضى الله عنهما قال النبي صلى الله عليه وسلم العجماء جبار والبئر جبار والمعدن جبار وفي الركاز الخمس ، وذكر أن عمر بن عبد العزيز أخذ من المعادن من كل مائتين خمسة تقوية لما ادعاه وتعيينا لما أراه النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث من لفظ الركاز وتأبيدا لمذهبه بتعامل الفقهاء العرفاء باللسان العلماء بمراد النبي صلى الله عليه وسلم ، وتفصيله أن النبي قال المعدن جبار وفي الركاز الخمس عطف الركاز على المعدن وفرق بينهما في الحكم فعلم منه أن المعدن ليس بركاز عند النبي صلى الله عليه وسلم بل هما شيئان متغايران *

ولو كان المعدن ركازا عنده لقال المعدن جبار وفيه الخمس ولما لم يقل ذلك ظهر أنه غيره لأن العطف يدل على المغايرة قال الامام الحافظ ابن حجر في فتح البارى والحجة للجمهور والبخارى التفرقة من النبي صلى الله عليه وسلم بين المعدن والركاز بواو العطف وتغاير الحكم فصح أنه غيره ومن هنا تبين قوة حجة البخارى *

(١) ومعنى في المعدن جبار يعنى اذا حفر معدنا في ملكه أو في موات فوقع فيه شخص ومات أو استأجره لعمل في المعدن فهلك لا يضمنه به دمه هدر وليس المراد انه لازكارة فيه ، واستدل بفعل عمر بأن حكم هذه في الزكاة ربع العشر وهو مخالف لحكم الركاز وهو الخمس في ذنن الجاهلية قسطلانى ج ٣ ص ٨١ .

قبول شهادة القاذف والسارق والزاني بعد التوبة

قال الامام البخارى باب شهادة القاذف والسارق والزاني وقول الله تعالى ولا تقبلوا لهم شهادة أبدا، أولئك هم الفاسقون الا الذين تابوا الآية ويجلد عمر أبا بكر وشبل بن معبد ونافعا بقذف المغيرة ثم استتابهم وقال من تاب قبلت شهادته وأجازة عبد الله بن عتبة وعمر بن عبد العزيز وسعيد بن جبير وطاووس ومجاهد والشعبي وعكرمة والزهرى ومحارب ابن دثار ومعاوية بن قرة وقال ابو الزناد والأمر عندنا بالمدينة اذا رجع القاذف عن قوله فاستغفر ربه قبلت شهادته وقال الثوري اذا جلد العبد ثم أعتق جازت شهادته واذا استقصى الحدود ففضايه جائزة . وقال « بعض الناس » لا يجوز شهادة القاذف وان تاب ثم قال لا يجوز نكاح بغير شاهدين فان تزوج بشهادة محدودين جاز وان تزوج بشهادة عبيدين لم يجز « وأجاز شهادة الحدود والعبد والأمة لرؤية هلاك رمضان » أقول غرضه من ذلك أن شهادة القاذف مقبولة في الشرع بعد ما تاب كما ذهب اليه الجمهور لا كما قال به « بعض الناس » انها لا تقبل بعد التوبة أيضا واستدل عليه بقوله تعالى :ولا تقبلوا لهم شهادة أبدا أولئك هم الفاسقون الا الذين تابوا الآية وتعامل الفقهاء الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين مثل عمر رضى الله عنه وعمر بن عبد العزيز وغيرهم من الذين ذكروهم البخارى فانهم كانوا أعلم بكتاب الله وبمراده تعالى بذلك *

لا اسقاط للزكاة بالاحتيال

ومذهب البخارى رحمه الله عدم جواز اسقاط الزكاة قبل تمام الحول بالاحتتيال واحتج في ذلك بأحاديث منها حديث « لا يجمع بين المتفرقة ولا يفرق بين المجتمعة خشية الصدقة » ومذهب الامام أبى حنيفة في ذلك انه لا بأس به فلما ثبت عند البخارى أن هذا القول خلاف الأحاديث بينه في كتاب الحيل في باب الزكاة بقوله وقال « بعض الناس » في عشرين ومائة بغير حقتان فان أهلكها متعمدا أو وهبها أو احتال فيها فرارا من الزكاة فلا شيء عليه أ . ه *

قال الامام البخارى فى صحيحه فى كتاب الحيل باب الزكاة وأن لايفرق بين مجتمع ولا يجمع بين متفرق خشية الصدقة ثم قال بعد نقل الأحاديث الواردة فى هذا الباب وقال « بعض الناس » فى عشرين ومائة بعبير حقتان فان أهلكتها متعمدا أو وهبها أو احتال فيها فرارا من الزكاة فلا شئ عليه أ • ه •

وغرضه من ذلك التعريض بأبى حنيفة رحمه الله أنه جوز اسقاط الفرض الذى هو من أركان الدين بتجويز الحيلة لسقوطه ، مع أن النبى صلى الله عليه وسلم صرح بالنهى بقوله لا يفرق بين مجتمع ولا يجمع بين متفرق خشية الصدقة .

من غصب جارية فهى حق لصاحبها وان دفع الغاصب قيمتها

قال الامام البخارى رحمه الله فى كتاب البيوع من الحيل باب اذا غصب جارية رجل فزعم أنها ماتت ففضى بقيمة الجارية الميتة ثم وجدها صاحبها فهى له • وترد القيمة ولا تكون القيمة ثمنا أ • ه •

وقال أبو حنيفة : الجارية للغاصب والقيمة ثمن لا ترد ، فعرض الامام البخارى وقال : قال « بعض اناس » الجارية للغاصب لاخذه القيمة منه وفى هذا احتيال لمن اشتهى جارية رجل لا يبيعها فغصبها واعتل بأنها ماتت حتى يأخذ رباها قيمتها فتطيب للغاصب جارية غيره وحكم النبى يخالف ذلك • قال النبى صلى الله عليه وسلم : أموالكم عليكم حرام ولكل غادر لواء يوم القيامة •

لا ينعقد النكاح بشهادة الزور

*

قال الامام البخارى فى كتاب الحيل من صحيحه فى باب النكاح تحت حديث أبى هريرة رضى الله عنه عن النبى صلى الله عليه وسلم لا تنكح البكر حتى تستأذن ولا الثيب حتى تستأمر فقبل يا رسول الله كيف اذنها قال اذا سكنت وقال « بعض الناس » ان لم تستأذن البكر ولم تتزوج فاحتال رجل فأقام شاهدين زورا انه تزوجها برضاها وأثبت القاضى نكاحها والزوج يعزم أن الشهادة باطلة فلا بأس أن يطلأها وهو تزويج صحيح أ • ه •

ثم قال بعد ذلك تحت حديث أبى سلمه عن أبى هريرة رضى الله تعالى عنهما قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تنكح الأيم حتى تستأمر ولا تنكح البكر حتى تستأذن قالوا كيف اذنها قال أن تسكت وقال « بعض الناس » ان احتال انسان بشاهدى زور على تزويج امرأة ثيب بأمرها فأثبت القاضى نكاحها اياه والزوج يعلم أنه لم يتزوجها قط فانه يسعه هذا النكاح ولا بأس بالمقام له معها أ • ه •

ثم قال بعد ذلك تحت حديث عائشة رضى الله عنها وقال « بعض الناس » ان هوى انسان جارية ثيبة أو بكرا فأبنت فاحتال فجاء بشاهدى زور على أنه تزوجها فأدركت فرضيت البيثيمة فقبل القاضى بشهادة الزور والزوج يعزم ببطلان ذلك حل له الوطأ أ • ه •

وقال انجميع التعريض على أبى رحمه الله بتجويزه النكاح بشهادة الزور وحل الوطء بها مع علم الزوج ببطلانها والاذن لم يثبت والرضا لم يوجد والنصوص ناطقة باشتراط الاستئذان فظور بهذا وجهة رأى البخارى •

جواز انفراد المترجمان الواحد للحاكم

قال البخارى « باب ترجمة الحاكم وهل يجوز ترجمان واحد »
وذكر حديث زيد بن ثابت رضى الله عنه ثم قال : وقال « بعض الناس »
لا بد للحاكم من مترجمين واستدل البخارى على مذهبه من جواز
ترجمان واحد بترجمة زيد بن ثابت رضى الله عنه وحده للنبي صلى الله
عليه وسلم وأبى حمزة لابن عباس واعترض على من لم يجوز الاكتفاء
على واحد لمخالفته الحديث فقال بعضهم المراد به هو محمد بن الحسن
وأبو يوسف وزفر ولم يرد بذلك أبا حنيفة لأن أبا حنيفة يجوز الاكتفاء
على واحد وقال الحافظ فى انفتح ونقل الكرابيىسى عن مالك والشافعى
رحمهما الله الاكتفاء بترجمان واحد وعن أبى حنيفة رحمه الله الاكتفاء
بواحد وعن أبى يوسف رحمه الله اثنين ونزلها منزلة الشهادة أ * ه *

وهذا يدل على أن الخلاف فى هذه المسألة مع محمد وأبى يوسف
وزفر ولم يختلف مع أبى حنيفة فى هذه المسألة *

وقال الديلوى لا ننكر فضائل أبى حنيفة ، كيف وقد أقر الشافعى
رحمه الله بنفسه أن الناس فى الفقه عيال لأبى حنيفة وأحاط صييت
فضائله المشارق والمغرب ولكن كل ذلك لا يثبت منه العصمة وكما أن
وجود فضائله الجمة لا يستلزم عصمته كذلك بعض زلاته لا يجوز اساءة
الأدب فى حضرته فانه مجتهد والمجتهد يخطىء ويصيب وقد سـسـلك
البخارى مسلك الأدب معه حيث لم يصرح باسمه الشريف وقد قال
أبو حنيفة اذا صح الحديث فهد مذهبى ولا تشبهه أن الأحاديث لم تدون
وتجمع أنتدوين الكامل والجمع الكامل فى عصره فاحتمل عدم وجدان
الحديث وعدم ظهوره للإمام حتى خالفه وهذا عذره ولو وقف على هذه
الأحاديث لاتبعها فرضى الله عن الامامين الجليلين *

إعادة البخارى الحديث فى مواضع كتابه

يكرر البخارى الحديث فى مواضعه اللاثقة به لأمر هامه تتعلق
بالاسناد أو المتن أو هما معا •

من ذلك أنه يخرج الحديث عن صحابى ثم يورده عن صحابى آخر
ليخرج به عن حد المتفرد والغرابه وكذلك يفعل فى أهل الطبقة التالیهة
للصحابیه فمن بعدهم الى مشايخه كما يتضح ذلك فى المتابعات •

ومن ذلك أحاديث يرويها بعض الرواة تامة ويرويها بعضهم
مختصرة فيوردها كما جاءت تحريا للدقة وليزيل الشبهة عن ناقلها •
وليصل المنقطع منها على أصله فيقوى بعضها بعضا ومثال ذلك فى
صحيحه •

باب ليبليغ العلم الشاهد الغائب قتاله ابن عباس عن النبى صلى الله
عليه وسلم وهذا تعليق •

ولكنه أسنده فى كتاب الحج فى باب الخطبة أيام منى عن على بن
يحيى بن سعيد عن سعيد بن غزوان عن عكرمة عن ابن عباس أن رسول
الله صلى الله عليه وسلم خطب الناس يوم النحر فقال : أيها الناس أى
يوم هذا قالوا يوم حرام وفى آخره « اللهم هل بلغت اللهم هل بلغت » •
قال ابن عباس فو الذى نفسى بيده انها لو صية الى أمتى فليبليغ
الشاهد الغائب وذكر الحديث (١) •

وأورد فى هذا الباب حدثنا عيد الله بن يوسف قال حدثنى الليث
قال حدثنى سعيد عن أبى شريح انه قال لعمر بن سعيد وهو يبعث
البعوث الى مكة أئذن لى أيها الأمير أحدثك قولاً قام به النبى صلى الله
عليه وسلم •• الخ •. الحديث ذكره مطولا ثم ذكر فى كتاب الحج (٢)

(١) كتاب المعنى ج ٢ ص ١٢٨ ط المنيرية شرح صحيح البخارى •

(٢) صحيح البخارى ج ٢ ص ١٢٣ •

باب فضل الحرم بإسناد مغاير ومتمن مختصر قال حدثنا علي بن عبد الله حدثنا جرير بن عبد الحميد عن منصور عن مجاهد عن طاووس عن ابن عباس رضى الله عنهما قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم فتح مكة ان هذا البلد حرمه الله لا يعصده شوكه ولا ينفـر صيده ولا تلتقط نقطته الا من عرفها ، وليس في هذا الحديث الجزء الذى بوب له فى الباب السابق •

ويشير البخارى بذلك الى أن ترك بعض السند أو المتن اختصارا لا يضر فيزيل التشبهة عن ناقلته بذكر ائروايئين •
ومنها أحاديث تعارض فيها الوصل والارسال ورجح عنده الوصل واعتمدت وأورد الارسال منها على أنه لا تأثير له لأنه عنده فى الوصول مثال ذلك ما رواه عن مالك عن يزيد بن رومان (١) •

عن صالح بن خوات عن صلي مع النبي صلى الله عليه وسلم صلاة الخوف وأخرجه من حديث شعبة عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن صالح بن خوات عن سهل بن أبي حثمة وأخرجه من حديث يحيى ابن سعيد عن القاسم عن صالح عن سهل موقوفا قال ابن حجر تعارض الرفع والارسال فى حديث سهل والرفع مشهور عنه •
ومنها أحاديث زاد فيها بعض الرواة فى الأسناد ونقصه بعضهم فيوردها على الوجهين حيث يصح عنده أن الراوى سمعه من شيخ حدثه به عن آخر ثم لقي الآخر فحدثه به فكان يرويه على الوجهين مثال ذلك •

حدثنا يحيى بن سليمان قال حدثنا ابن وهب قال حدثنا يونس عن ابن شهاب عن حمزة بن عبد الله انه أخبره عن أبيه قال لما اشتد برسول الله صلى الله عليه وسلم وجعه قيل فى الصلاة فقال مروا أبأ بكر فليصل بالناس قالت عائشة أن أبأ بكر رجل رقيق اذا قرأ غلبه البكاء قال مروه

(١) مقدمة الفتح ج ٢ ص ١١٠ •

فيصلى فعاودته قال مروه فيصلى انكن صواحب يوسف ، تابعه الزبيدي وابن أخى الزهرى واسحاق بن يحيى الكلبي عن الزهرى وقال عقيل ومعمر عن الزهرى عن حمزة عن النبي صلى الله عليه وسلم •

وقد يورد الحديث لتسمية راو أو التنبيه على زيادة في الرواية وبراى تقديم الحديث الأولى •

وفي باب هل يجعل للنساء يوم على حدة في العلم (١) •
قال : « حدثنا آدم قال حدثنا شعبة قال حدثني ابن الاصبهاني قال سمعت أبا صالح ذكوان يحدث عن أبي سعيد الخدرى قالت النساء للنبي صلى الله عليه وسلم غلبنا عليك الرجال فاجعل لنا يوما من نفسك فوعدهن يوما لقيهن فيه فوعظهن وأمرهن فكان فيما قال لهن : ما منكن امرأة تقدم ثلاثة من ولدها الا كان لها حجاب من النار فقالت امرأة واثنين قال واثنين » •

ثم قال حدثنا محمد بن بشار قال حدثنا غندر عن شعبة عن عبد الرحمن بن الاصبهاني عن ذكوان عن أبي سعيد الخدرى عن النبي صلى الله عليه وسلم بهذا (٢) وعن عبد الرحمن بن الأصبهاني قال سمعت أبا حازم عن أبي هريرة قال ثلاثة لم يبلغوا الحنث •

وقصد من هذه الاعداد فائدتين أحدهما تسمية ابن الاصبهاني لأنه كان مبهما في الحديث الأول وهذه الرواية فسرتة وانما لم يصرح باسمه هناك محافظة على لفظ الشيخ وهو من غاية احتياطه حيث وضعه كما سمعه عن شيخه •

والفائدة الثانية التنبيه على زيادة في طريق أبي هريرة وهى قوله « لم يبلغوا الحنث » •

وقدم الحديث الأول على الثانى لأنه أعلى درجة من الثانى اذ فيه

(١) المعنى ج ٢ ص ١٣٥ •

(٢) المعنى ج ٢ ص ١٣٥ ط المنيرة •

بين شعبة والبخارى رجل واحد وهو آدم بخلاف الثانى فان بينهما رجلين وهما محمد بن بشار وغندر •
وحديث أبى هريرة هذا موصول وليس بتعليق من البخارى كما فهم الكرماني وقد بين ذلك العينى قال :
وذلك لأن شعبة يرويه عن عبد الرحمن باسنادين :

الاسناد الأول حدثنى محمد بن بشار قال حدثنا غندر قال حدثنا شعبة عن عبد الرحمن الأصبهاني عن ذكوان عن أبى سعيد عن النبى صلى الله عليه وسلم : « ما منكن امرأة •• الخ الحديث » أثار الى هذا بقوله بهذا الحديث المذكور •• وتقدير الاسناد الثانى حدثنى محمد بن بشار قال حدثنا غندر قال حدثنا شعبة عن عبد الرحمن بن الأصبهاني قال سمعت أبا حازم عن أبى هريرة رضى الله عنه عن النبى صلى الله عليه وسلم انه قال الحديث بزيادة ثلاثة لم يبلغوا الحلم •
والبخارى لا يعتمد أن يخرج فى كتابه حديثا معادا لجميع الاسناد ومثته وان كان قد وقع له من ذلك شىء فهو قليل جدا عن غير قصد كما نبه عليه ابن حجر •

وقال النووى رحمه الله (١) لم يقصد البخارى فى كتابه اخراج المسانيد فقط بل أراد التنبيه على المسائل أيضا فلزمه أن يخرجها مكررا فى الأبواب وقلما يورد حديثا فى موضوعين باسناد واحد فمن أراد أن يأخذ حديثا بريئا عن العلل فليأخذه عن البخارى •
وفى مقدمة شرح القسطلانى قال القسطلانى وقد وجدت ورقة بخط الحافظ ابن حجر تعليقا أحضرها الى المحدث البدر المشهدى نصها نبذة من الأحاديث التى ذكرها البخارى فى موضوعين سندا ومثنا حديث عبد الله بن مغفل روى انسان بحراب فيه شحم فى آخر الخمس وفى الصيد والذبائح •

(١) نيسب البارى ج ١ ص ٤٢ •

حديث في نحر البدن في الحج عن سهل بن بكر عن وهب ذكره في موضوعين متقاربين • وأورد بقية الأحاديث وهي ثلاثة وعشرون بزيادة حديث من ذكر القسطلاني وجدده زيادة على ما ذكره ابن حجر •

وأما اقتصار البخارى على بعض المتن في بعض الأحيان مع عدم ذكر الباقي في موضوع آخر لا يقع له ذلك في الغالب الا حيث يكون المحذوف موقوفا على الصحابي وفيه شيء قد يحكم برفعه فيقتصر على الجملة التي يحكم لها بالرفع ويحذف الباقي لأنه لا تعلق له بموضوع كتابه كما وقع في حديث هزيل بن شرحبيل عن عبد الله بن مسعود رضى الله تعالى عنه قال : ان أهل الاسلام لا يسيبون وان أهل الجاهلية كانوا يسيبون ، هكذا أورده وهو مختصر ، جاء مطوولا في حديث موقوف أوله جاء رجل الى عبد الله بن مسعود فقال انى اعتقت عبدا لى سائبة فمات وترك مالا ولم يدع وارثا . فقال عبد الله ان أهل الاسلام لا يسيبون وان أهل الجاهلية كانوا يسيبون فأنت ولى نعمته فلك ميراثه فان تأتمت وتخرجت فى شيء فنحن نقبله منك ونجعله فى بيت المال فاقترصر البخارى على ما يعطى حكم الرفع من هذا الحديث الموقوف وهو قوله: أن أهل الاسلام لا يسيبون لأنه يستدعى بعمومه النقل عن صاحب الشرع لذلك •

واختصر الباقي لأنه ليس من موضوع كتابه •

وهذا كما قال ابن حجر من أخفى المواضع التي وقعت له في هذا الجنس وبذلك يعلم أن البخارى لا يعيد الا هادفا للفائدة حتى لو نسّم تظهر لاعادته فائدة من جهة الاسناد ولا من جهة المتن لكانت الفائدة لاعادته من أجل مغايرة الحكم الذى تشتمل عليه الترجمة الثانية موجبا أنه لا يعد مكررا بلا فائدة مع أنه على أى حال هو لا يخلو من الفائدة الاسنادية وهي تعدد الطرق فضلا عن ابراز الأحكام المتعددة •

الدافع للبخار على التزامه هذا المسالك في التراجم

ان البخارى رحمه الله قد أورد في كتابه من الأحاديث الجامعة لجل مقاصد العلم ومن ذلك العقيدة المتمثلة في الوحي وكتاب الايمان في أول كتابه وكتاب التوحيد في آخره والتفسير الرائع بالمأثور من صحاح الأحاديث وفتاوى الصحابة والتابعين المتمثل في كثير من أبوابه وخاصة في كتاب التفسير في صحيحه •

ومن السيرة العطرة الممثلة في كتاب المغازي ومن الأدب النبوى الرائع الممثل في كتاب الأدب ومن تعرضه لطرق التلقى في كتاب العلم وفضله واصلاحات المحدثين الممثلة في كتاب العلم وفيه جاء بصيغ الإداء مثل باب قول المحدث حدثنا أو أخبرنا وأنبأنا وباب ما يذكر في المناولة وكتاب أهل العلم بالعلم وباب كتابة العلم ، وقيمتها على أدلة ثابتة من السنة وتعرض لمسائل أصولية يقيمتها على أساس متين ميسر من السنة وكتاب ما جاء في اجازة خبر الواحد ، والى علاقة الكتاب بالسنة والدعوة انى التزامها وأن على موآئدهما كل خير كما يتمثل ذلك في كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة ومن مقاصد الفقه وفروعه وغير ذلك من الأبواب المنبئة في صحيحه متفرقة متعددة عدد فروع العلم الاسلامى •

واستطاع بمهارته أن ينظمها في دقة وافية ويبرهن على أن المحدث المتمكن من سنة رسول الله يجد فيها كل دور العلم ويمكن أن يكون من أقصر الطرق وأوفاهها — مفسرا لكتاب الله ومؤرخا اسلاميا لسيرة رسول الله ومتكلما عن هدى وبصيرة في العقيدة وفقها قانونيا في أحكام الدين وأخلاقيا مؤدبا بأداب النبوة وأخلاقها •

وغير ذلك من فروع العلم التى تشهد أن من الجهل المصريح أن يفهم المحدث المتمكن أنه بمعزل عن فروع العلم خاصة عن التفسير الذى هو أساس بيانه ، وكيف تقتصر همته في شىء وهو المتتبع هدى الرسول الداعى الى الله بأذنه والسراج المنير • ومن أجل هذا العموم الجامع في

صحيح البخارى كان من شروحه ما وصل الى أكثر من أربع وعشرين مجلدا كالكرمانى ومع ذلك سمي البخارى صحيحه مختصرا •

والواقع أنه اختصار اعرف الموجز فى دقة من غير اخلال وان اختصاره انما هو بالنسبة انى كثرة مقاصده وكيف أورده فى هذا الحجم مع أنه موسوعة علمية جامعة مستوفاة •

ان الذى ساعده على ذلك مقدرته وتفننه بمسلكه فى تراجمه فى اعادة الحديث واختصاره وتقطيعه والا لما كفى هذا العدد من الأحاديث التى فيه على كثرتها لأن يوفى هذه الثروة الفريدة العامة الشاملة • ولو لم ينهج هذا النهج لاحتاج الى مجلدات لا نهاية لها حتى يوفى هذه الكتب والأبواب •

وقد ألزم نفسه باخراج الحديث الصحيح لذاته فى مسنده بل ألزم نفسه ألا يخرج كل صحيح عنده أو عند القوم فى صحيحه فالتزم بخالص الصحيح لذاته وصفوته مشددا على نفسه بانسروط وهذا ما جعله امام المحدثين والمجتهد الفقيه •

يقول صاحب الفيض (١) ثم ان المصنف رحمه الله العلام لما شدد فى شروط الأحاديث حتى أغمض عما حسبه حسنا بل صحيحا أيضا قلت ذخيرة الحديث فى كتابه ثم لما أراد أن يتمسك منها على جملة أبواب الفقه اضطر الى التكرار والتوسع فى وجوه الاستدلال وذلك من كمال بداعته ومن لا دراية له بغوامضه ولا ذوق له فى علومه فيتعجب من صحيحه ولا يدري أن التوسع فيه من أجل تضييقه على نفسه فى مادة الأحاديث فيستدل بالايماءات ويكتفى بالايماضات •

أعيا فحول العلم حل رموز ما أبدأه فى الأبواب من أسرار

(١) فيض البيارى ج ١ ص ٤٠ •